مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: مستقبل المجتمع المدني في عراق ما بعد التغيير
اسم الكاتب: حسين علاوي خليفة العاني
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/6771
تاريخ الاسترداد: 2026/06/09 12:42 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مستقبل المجتمع المدني في عراق ما بعد التغيير

الباحث
حسين علاوي خليفة العاني
ماجستير قسم الدراسات الاستراتيجية
مركز المشرق للدراسات الاستراتيجية

المقدمة

بعد ان تلاطمت الامواج وتصاعدت السحب لتتلبد السماء بالغيوم،اعلنت طبول المطر فدقت الساعة وقضي الامر وبداء المطر ينهمر على ارض السواد لتمتلى الارض شقوقا وتمتلئ قنوات الانهر وجداول المياه ،بمياه لم نعرف لحد الان الى اين تسير والى اي مدى سيبقى الطوفان ومن هو نوح الذي سوف ينجي هذه الامة من هذه الغمة !!!

فبدا التغير السياسي بعد ٩-٤-٢٠٠٣ يعلن عن ذاته ومخرجاته كانت مفاهيم تنهمر علينا دفعة واحدة وبما اننا متعطشين لسماع هذه المفاهيم التي لم نكن متحمسين لها بسبب الكبت الذي تعرض اليه العراقيين ابتداءا من اول نشوء الدولة العراقية عام ١٩٢١ولحد الان .

ان المجتمع العراقي حاله حال الدول العربية يطالب ان يكون له صوت في صنع القوار السياسي من خلال مؤسسات تمثله وتدافع عن حقوقه وتطالب بها ولذلك كان لابد للمجتمع العراقي ان يجد من يمثله فوجد مؤسسات المجتمع المدني هي الوسيلة الفاعلة للحد من هيمنة السلطة السياسية للحكومة للتحكم بمصير الشعب والذي بقي يتامل خيرا في العصر الجديد ،عصر مابعد ٩-٤-٢٠٠٣.

فبداء الحديث عن دور المجتمع المدني وكان الفرصة السانحة لصيرورة التجربة الديمقراطية العراقية والتي نامل ان تكون تجربة تعمل على خدمة الشعب وتحقيق رفاهية المجتمع العراقي ليعيد للذات العراقية الحيوية والتجديد من خلال فسح المجال للطاقات لكي تبدع في بيئة قد تكون ملائمة للفعل العراقي الجديد ،ولكن الاشكالية التي افرزها التغير ان الحديث عن المجتمع المدني بات ينظر اليه من رؤية طوبائية مثالية مبتعدة عن ارض الواقع اي بمعنى مبتعدة عن الميدان العملي لمؤسسات المجتمع المدني العراقي .

ولذلك سوف يتمحور بحثا الموسوم (مستقبل المجتمع المدني العراقي في عراق ما بعد التغير) والذي ينطلق من فرضية مركبة مفادها ان هنالك علاقة طردية بين التجربة الديمقراطية في العراق والمجتمع المدني فكلما كان هنالك دور فاعل ومشارك للمجتمع المدني في العملية الديمقراطية كلما انعكس ذلك ايجابيا على التجربة ممايجعلها تجربة ناجحة والعكس صحيح .

اما اشكالية البحث فانها تنطلق من رؤية مفادها ان مستقبل المجتمع المدني العراقي لم يتضح بعد فالنظام السياسي مازل غيرمكتمل لكي تنبني لنا رؤيا متكاملة عن مستقبل المجتمع

المدني ،اضف الى ذلك ان مؤسسات المجتمع المدني لاتمتلك لحد الان استراتجية عمل تكون برنامج مطروح امام المجتمع العراقي لكي يكون للموطن العراقي دور في المشاركة المجتمعية والتي من خلالها يستطيع بناء منظومة ثقافية تؤسس لبناء دور في المشاركة السياسية كما هو معمول به في الانظمة الديمقراطية كافة والتي تتمثل في حرية التعبير عن الراي وعدم مصادرة راي الاخر وحقه في الانتخابات ....الخ .

ولذلك سوف ينصب هدف البحث الى ان نستخدم المنهج الاستشرافي الاحتمالي لاستشراف مستقبل المجتمع المدني من خلال عدة مشاهد مستقبلية محاولين من خلال بحثنا ان نخرج باحتمال واحد يكون هو الاحتمال او المشهد المرجح لعمل مؤسسات المجتمع المدني العراقي .

وان استشرافنا للمستقبل ينطلق من رؤية فيما سوف يكون معتمدين على مدخلات واقع البيئة الداخلية العراقية سبيلا للتوصل الى الهدف المنشود وهو استشراف المستقبل للمجتمع المدني العراقي .

- الفصل الاول

اولا- في ماهية المجتمع

ان كلمة المجتمع مشتقة من فعل جمعَ يجمع ، والمجتمع : الهيئة أو الحالة الحاصلة من اجتماع مجموعة من البشر يعيشون في بيئة واحدة ويتألف بينهم الترابط من جهة القيم والأنظمة والقوانين والتقاليد والآداب والحوائج والأشغال والمصالح المشتركة لتنتج عنهم حياة إجتماعية ،وإنّ الحياة الإجتماعية من الأمور الفطرية المودعة في كينونة المخلوق البشري ، فالإنسان إجتماعي ومدني بالخلقة ، أي أنها ميزة خَلقيّة طبيعية لا تتولد عن الإضطرار أو الإختيار أو التعاقد ، فالإنسان إنسان بالقوة على حد التعبير الفلسفي ، أي استعداد إنساني محض، وإنما تخرج إنسانيته إلى الفعل والتحقق من خلال المجتمع .(١)

تطور مفهوم (المجتمع المدني) عبر عدة مراحل تاريخية فاستخدمه أرسطو كمرادف للدولة وسماه (المجتمع السياسي) في الترجمة الحرفية للمفردة اليونانية (oinonia Politike) والتي ترجمت إلى الإنكليزية (Political community) ثم (sociation societ) وظل هذا المصطلح يحمل الصفة السياسية في دلالته اللغوية حتى جاءت الترجمة الفرنسية لكتاب السياسة لأرسطو فاستخدمت لفظة (civil) بدلاً من (Political) والتي تعطي معنى (المدني)، ولهذه المفردة جذور ومعان حيث استخدم (سيسرون) عبارة (civilis societas) كوصف للدولة المدنية المؤطرة بالدستور والقانون بقوله: (القانون هو رباط المجتمع المدني) والذي عناه هو المجتمع البشري الخاضع لنظام سياسي وحقوقي معين. أما (بوسويه) فيعرف المجتمع المدني على أنه (مجتمع بشري يعيش تحت لواء قانون حكومة).(٢)

وترى المدرسة الكلاسيكية ان فكرة المجتمع المدني دخلت الى الفلسفة السياسية كتعبير عن وجود علاقة بين قطبين هما المجتمع والسياسة،وذلك من خلال الصراع داخل فكرة الحق الطبيعي ،وبعدها فكرة العقد الاجتماعي والتي كانت البنية الاولى للمجتمع المدني ولذلك كانت بمثابة الصيرورة الاولى لمفهوم المجتمع المدني والذي نفى بدوره قانون الملكية المطلقة للدولة كقابضة على السلطة (٣)

ويثير مفهوم المجتمع المدني الى التحول الهام في الفكر السياسي الغربي ،خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر بوجه خاص ،يعبر عن الارادة التي اظهرها الفكر الغربي الحديث عامة في الانتهاء من ازمنة العصور الوسطى والتخلص منها ،بل وفي اعلان القطيعة مع النظام القديم جملة وتفصيلا واعلان قيام نظام جديد يقوم على اسس مختلفة ومخالفة (٤)

اما مدرسة القانون الطبيعي والتي يعد جون لوك احد اعلام هذه المدرسة فيرى ان المجتمع المدني هو المجتمع الذي دخل طواعية لضمان حقوقهم المتساوية التي تمتعوا بها في ظل القانون الطبيعي ،ولكن غياب السلطة القادرة على الضبط الاجتماعي في المجتمع الطبيعي لتنظيم ممارستهم لهذه الحقوق ،لذلك اتفق افراد المجتمع على تكوين مجتمع مدني ضمانا لهذه الحقوق ثم تخلوا عن حقهم في ادارة شؤنهم العامة لسلطة جديدة قامت برضائهم والتزام افراد ذلك المجتمع بطاعة تلك السلطة طالما التزمت بعناصر ذلك الاتفاق معهم ،اما اذا خرجت عليه فانها تفقد كل اتفاق في احترامهم لحقوقها (٥)

اما هيغل فهو من رواد هذه المدرسة فانتقد في كتابه فلسفة الحق الصادر سنة ١٨٢١ م نظرية التعاقد الاجتماعي في الدولة واعتبر ان المجتمع المدني في صياغته التعاقدية قاصرة على تحقيق الامن وفي هذا الاطار تصبح الدولة في نظره بصفتها مستقلة عن المجتمع وهي المجسدة للحرية ،وينكر هيغل الانسجام الذي تفترضه نظرية التعاقد الاجتماعي بين الدولة والمجتمع المدني مؤكدا عجز المجتمع المدني عن اقامة وتحقيق العقل والحرية من تلقاء ذاته ،ويقترح ان تطور الدولة هي الاطار القوي والقادر على تحقيق هذه الغاية .

ويعتبر المجتمع المدني بانه مستوى من مستويات تمظهر الدولة والاسرة اي انه مجال لتقسيم العمل واشباع الحاجات المادية ،اما الدولة حسب ادراكه فهي النظام السياسي القادر على صيانة مصالح المجتمع المدني والعلاقة مبنية بينهما على التعارض والتكامل (٦)

اما ماركس فيفرق بين المجتمع المدني والدولة فماركس لايختلف عن هيغل في طرحه بوجود تميز بين الدولة والمجتمع المدني ،فالدولة من خلال جهازها البيروقراطي تميزت عن المجتمع المدني اي انها قامت شروطا مادية لوجود الافراد ،ويرى ان المجتمع المدني ليس منفصلا عن الدولة وانما يقف في مجابهتها والدولة تعني الاغتراب وان انفصال المجتمع المدني عن الدولة وتحرره منها سوف يؤدي بالنتيجة الى حالة انشطار داخل الفرد اي انشطار بين جانبه الانساني وبين مواطنيه اي في حياته كمواطن وحياته كبرجوازي (٧)

في فلسفة الحق الهيغلية يتضمن المجتمع المدني النقاط الثلاث التالية:

آ- توسط الحاجة وإرضاء الفرد بعمله وبعمل الآخرين جميعاً وإرضاء حاجاتهم، وتلكم هي منظومة الحاجات.

ب- واقعية عنصر الحرية الكلي، المتضمن في هذه المنظومة، وهي الدفاع عن الملكية بالعدالة.

ج- الحيطة ضد ترسبات جواز هذه المنظومات، والدفاع عن المصالح الخاصة، وكأنها شيء ما مشترك، بالادارة والمنظمات الحرفية

إن الموضوعات الأساسية الثلاثة لهيغل حول المجتمع المدني، تتلخص على النحو التالي:

يعتبر هيغل الأسرة، والمجتمع المدني، ميداني فهم للدولة، وميدانـــي نهائيتـــها. أولاً، الأســـرة، باعتبارها كلاً جوهرياً، هي التي يتعلق بها قبل أي شيء، التبصر من أجل الفرد في هذا الوجـــه الخاص، سواء من وجهة نظر الوسائل والقابليات الضرورية، لينال نصيبه من الثروة الجماعيـــة، أم من جهة نظر معاشه ونفقته، في حال حدوث العجز وتمثل الأسرة الكلي. أما المجتمع المدني، فهو يقطع هذه الرابطة ويبعد أعضاء الأسرة بعضهم عن بعض ويعترف بهم بوصفهم أشـــخاصاً مستقلين وعلى هذا النحو، يصبح الفرد في المجتمع المدني، الذي بإمكانه أن يطالب به، بيـــد أن الفرد تكون له أيضاً حقوق عليه ، اما غرامشى فلقد تكون الفكر الغرامشي النظري والسياسي في إطار تحليله للمضمون الطبقي للمجتمع الـــبرجوازي، وللعلاقـــة الضروريـــة بيـــن الاشـــتراكية والحرية، حيث بين غرامشي إن الاشتراكية حرية، حرية مطلقة ضد كل جمود عقائدي، ضد كـــل حقيقة موحى بها، وضد كل مخطوط متصور تصوراً مسبقاً،وعرف غرامشى المجتمـــع المدنـــي بانه البنية الفوقية الايدلوجية والمؤسسات والاليات التقنية التي تبدع وتنشر اساليب الفكر .

ولذلك يرى غرامشى ان المجتمع المدني هو احد اليات الدولة للهيمنة على المجتمع على اعتبار ان المجتمع وجد ان اسلوب الهيمنة هو السبيل الى عدم رجوع الدولة الى اساليب القســـر المادي (٨)

ثانياً: في ماهية المفهوم

اختلف الباحثين في تحديد مفهوم المجتمع المدني بسبب اختـــلاف المنطلقـــات الفكريـــة للباحثين فهناك من يعرفه بأنه جملة المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية و الثقافية التـــي تعمل في ميادينها المختلفة من أجل تلبية الاحتياجات الملحة للمجتمعات المحلية وفـــي اســـتقلال نسبي عن سلطة الدولة و عن تأثير رأسمالية الشركات في القطاع الخاص، حيـــث يســـاهم فـــي صياغة القرارات خارج المؤسسات السياسية ولها غايات نقابية كالدفاع عن مصالحها الاقتصاديـــة والارتفاع بمستوى المهنة و التعبير عن مصالح أعضائها، و منها أغـــراض ثقافيـــة كمـــا فـــي اتحادات الأدباء و المثقفين والجمعيات الثقافية والأندية الاجتماعية التي تهدف إلى نشـــر الوعـــي وفقا لما هو مرسوم ضمن برنامج الجمعية. (٩)

وهناك من يحدد مكوناته فيعرف المجتمع المدني بأنه جملة المؤسسات السياســـية والاقتصاديـــة والاجتماعية و الثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال نسبي عن سلطة الدولة و عـــن أرباح الشركات في القطاع الخاص.

والمجتمع المدني : هو ذلك المجتمع المتمتع بحرية التنظيم الذاتي وفق أنســـاق مـــن التشـــكيلات المؤسساتية الطوعية المتنوعة ذات الصفة والهدف السياسي والاجتمـــاعي والثقـــافي والفكـــري والقيمي ..الخ ، بعيداً عن هيمنة الدولة ، والملتزم بالأنظمة الدستورية والقانونية في البلاد .(١٠)

من هنا يقوم المجتمع المدني على عدة ركائز :

١- التطوع الاختياري في العمل المجتمعي على تنوع حقوله الهادفة .
٢- العمل الجماعي القائم على تجميع الطاقات الفردية وزجها في المشاريع المختلفة .
٣- النمط المؤسسي في العمل القائم على التنظيم والإدارة بشكلٍ بسيط أو مُعقد .

٤- الاستقلالية في العمل والنشاط والحركة بعيداً عن هيمنة الدولة .
٥- الالتزام بمنظومة القوانين المرعية في البلاد والتقييد بها .
٦- الحريات كحق إنساني وقانوني تقوم على أساسه بُنى الحركة والتنظيم المجتمعي .
٧- تحقيق ألذات الفردية والجماعية من خلال الأنشطة المجتمعية ذاتها .

إنَّ الفارق الجوهري بين المجتمع المدني والمجتمع التقليدي يتلخص بالهدفية والحركية والنتاج الحيوي ، وهذه الميزات النوعية هي التي تؤسس لحالات المسؤولية تجاه الإنسان والمجتمع والدولة ، إذ تخلق جواً من الوعي الناهض لإدراك المهام والأزمات واستنتاج الحلول من خلال المشاريع المتنوعة التي تتصدى لها تنظيمات المجتمع المدني .

لذا فالمجتمع المدني هو المجتمع المتفاهم ذاتياً والمنتظم في تشكيلاته الهادفة لإقرار المصالح العامة التي تعود على مؤسساته وأفراده بالنفع المباشر ، وهو المجتمع الممتلىء أصالة وسيادةً ووعياً لذاته وأدواره ومسؤولياته ، وهو المُنتج للدولة والسلطة والمشرف والمراقب لها من خلال قواه ومؤسساته وتنظيماته الفاعلة والمتخصصة بألوان العمل المدني الشامل .

وفي وثيقة صادرة عن الأمم المتحدة عرفت مؤسسات المجتمع المدني: بانه نشاط للمواطنين في مجال تشكيل الجمعيات (خارج نطاق عائلاتهم وأصدقائهم وأماكن عملهم) الذي ينخرطون فيه طوعا دعما لمصالحهم وآرائهم وأيديولوجياتهم. وهو لا يشمل النشاط المشترك الذي يقوم به الأشخاص لتحقيق الربح (القطاع الخاص) أو للحكم (الدولة أو القطاع الخاص). وتشمل مكونات المجتمع المدني المهتمة بالأمم المتحدة ما يلي:

١. المنظمات الشعبية: وهي المنظمات التي تشكل رسميا وتضم غالبا (وليس دائما) أعضاء يمثلون مصالح فئات معينة من السكان. وأهم هذه المنظمات داخل منظومة الأمم المتحدة: المنظمات التي تمثل النساء، والأطفال والشباب، والفلاحين، والعاطلين عن العمل، والشعوب الأصلية، والمسنين، والمعوقين.
٢. المنظمات الحرفية: المنظمات التي تضم أعضاء يمثلون الأشخاص في المهنة أو سبل التوظيف التي يسعون إليها. وأهمها داخل منظومة الأمم المتحدة هي: نقابات العمال والاتحادات الدولية التي تنضوي تحتها تلك النقابات، والرابطات المهنية التي تمثل العاملين في مجال الصحة والتعليم والقانون والمجالات المهنية الأخرى؛ والأوساط العلمية والتكنولوجية؛ ورابطات/اتحادات المزارعين؛ وتعاونيات المنتجين (وإن كان بعضها يشبه الشراكات التجارية ومن الأنسب أن ينتمي إلى القطاع الخاص).
٣. المنظمات الدينية: وغالبا ما تكون منظمات دينية تضم أعضاء وتكون مكرسة إما للعبادة أو لتعزيز عقيدة أو ما شابهها لتحقيق قضية ما. وأهم هذه المنظمات داخل منظومة الأمم المتحدة المنظمات الدينية الدولية الجامعة، والمنظمات المشتركة بين الأديان، ومنظمات التنمية المرتبطة بديانات معينة.
٤. الأوساط الأكاديمية: وهي أوساط العلماء، والباحثين والمفكرين والأكاديميين الآخرين. ويهتم العديد من هؤلاء (لا سيما هيئات الفكر والبحث والمراكز المتخصصة في الجامعات) بأنشطة الأمم المتحدة على نحو خاص ويقوم بعضهم بدراسة هذه الأنشطة ولكن تكون لبعضهم الآخر ميول أيديولوجية أو يمارس أنشطة دعوة ويسعى للتأثير على أنشطة الأمم المتحدة –

وخاصة هيئات الفكر والبحث التي قد تحصل على تمويل من جهات تجارية أو أطراف مهتمة أخرى.

٥. المنظمات غير الحكومية التي تقدم منافع لعامة الناس: وهي المنظمات التي تشكل لتقديم منافع إلى عامة الناس أو إلى العالم بشكل عام، إما من خلال تقديم خدمات معينة أو من خلال أنشطة الدعوة. ومعظم هذه المنظمات تضم أعضاء، وينضوي في عضويتها الأشخاص الذين تكون لهم مصالح مشتركة، ومعظمها يعتبر منظمات خيرية أو منظمات تقدم خدمات عامة لأن برامجها تتجاوز نطاق أعضائها. ومن بين الأمثلة على ذلك منظمات البيئة والتنمية والمنظمات غير الحكومية التطوعية ومنظمات حقوق الإنسان والمنظمات المعنية بالحقوق الإنجابية ومجموعات المستهلكين والتعاونيات ومنظمات نزع السلاح ومنظمات المراقبة لمكافحة الفساد وما إلى ذلك (والمنظمات غير الحكومية الدولية الإنمائية الرئيسية تضم عادة الفئة التي من الواضح أنها غير قائمة على العضوية عموما) والشبكات الدولية من المنظمات الشبيهة بالمنظمات غير الحكومية.

٦. الحركات الاجتماعية وشبكات الحملات: هي الرابطات الشعبية والحرة التي تضم أناسا تجمعهم تجارب مشتركة أو "أطر" والذين يقررون العمل معا لتدارك الأخطاء التي يحددونها. وتشمل الأمثلة على ذلك حركات الفلاحين المعدمين، والحركة المناهضة للعولمة، وحركة Tobin-Tax، والحركة النسائية. وثمة تداخل بين هذه الفئة والمنظمات الشعبية والمنظمات غير الحكومية. دال – الرأي العام العالمي هو ظهور الرأي العام كقوة عالمية قوية، الذي يعود الفضل فيه جزئيا إلى تعبئة منظمات المجتمع المدني. ويرى البعض أن هذا جزء من المجتمع المدني؛ بينما يرى آخرون أنه من الجدير تمييزه وذلك لأنه لا يستتبع بالضرورة قيام المواطنين بتشكيل رابطات (غير التعبير عن الشواغل أو المظالم المشتركة) وبسبب قوة تأثيره الخاصة جدا البادية في الشؤون السياسية المعاصرة.(١١)

ولذلك اختلف الباحثين في تعريف المجتمع المدني من حيث الشكل ولكنهم متفقين من حيث المضمون فهناك من يعرفه بانه مجموعة المؤسسات والفعاليات والانشطة التي تمثل مركزا وسيطا بين العائلة باعتبارها الوحدة الاساسية التي ينهض عليها البنيان الاجتماعي والنظام القيمي من ناحية ،وبين الدولة ومؤسساتها واجهزتها ذات الصبغة الرسمية من ناحية اخرى .

ولكن البعض ذهب اكثر من ذلك بانه مجموعة من التنظيمات التطوعية المستقلة نسبيا والتي تملئ المجال العام بين الاسرة والدولة لتحقيق مصالح افرادها وتحقيق منفعة جماعية للمجتمع بصفة كلية وهي في ذلك ملتزمة بقيم ومعاير الاحترام والتراضي والادارة السلمية للتنوع والخلاف .

ولذلك نتوصل من خلال التعاريف التي طرحت ان بناء مجتمع مدني يتطلب بناء ثقافة مدنية .

ولكن نجد ان اغلب الباحثين وجدوا ان المجتمع المدني لاوجود له سواء على صعيد العراق او صعيد الدول العربية فذهب البعض للقول ان هنالك مجتمع اهلي والذي يعرف بانه (العملية التي تعكس التفاعل والاتصال الذي يقع بين مجموعة من الافراد او الجماعات لغرض تحقيق اهداف او اغراض معينة .

ويذهب البعض الى تعريفه بانه مجموعة من المؤسسات والمنظمات لاتنتمي الى الحكومة او السوق ، فهي غير ربحية ، وهي رسمية مقننة ،تحكم وتدار بشكل ذاتي ،ترتبط بدرجة ما من التطوع ،تتبنى اهداف عامة وليست تجارية .(١٢)
لكن عندما نقارن بين المفهومين نجد ان نقاط الاشتراك هي اكثر من نقاط الاتفاق لذلك سوف نرجح استخدام مفهوم المجتمع المدني .

- **الفصل الثالث**

دور مؤسسات المجتمع المدني في النظام الديمقراطي يمكن لمؤسسات المجتمع المدني أن تلعب الأدوار الأساسية التالية:

١- تعتبر مؤسسات المجتمع المدني مدارس للتنشئة السياسية على الديمقراطية, وتلعب دوراً بارزاً في تدريب أعضائها على الفنون والمهارات اللازمة للممارسة الديمقراطية في المجتمع الأكبر. فإذا كانت مؤسسة المجتمع المدني حزباً سياسياً أو جمعية خيرية أو منتدى ثقافي فأن قواعد عملها الداخلية مشابهه لقواعد الديمقراطية في المجتمع ككل حيث الحقوق والواجبات والمشاركة في الانتخابات, وقبول النتائج, والتعبير عن الرأي, والاستماع إلى الرأي الأخر, والتصويت على القرارات, كلها قواعد ضرورية للممارسة الديمقراطية يتعلمها العضو من جمعيته أو حزبه أو نقابته.

٢- الى جانب السلطات القضائية والدستورية تقوم مؤسسات المجتمع المدني بتحديد وضبط واحتواء بعض التجاوزات التي يمكن أن تبرز من العملية الديمقراطية. حيث هناك العديد من الأمثلة على تجارب ديمقراطية (انتخابية) تحولت إلى الفوضى, وحتى إلى حروب أهلية نتيجة لغياب رقابة المجتمع المدني وسلطة القانون. ولهذا فأن واضعي الدستور في أي بلد في العالم هدفهم الأساسي بالإضافة إلى وضع قواعد تنظيم حياة المجتمع هو تحديد الديمقراطية الزائدة ، أي تسلط الأكثرية على الأقلية (في اغلب الأحيان الفارق بين الأكثرية والاقلية هو ضئيل نسبياً). ولهذا ايضاً فأن النظام القضائي في الدول الديمقراطية هو أقل المؤسسات الحكومية ديمقراطية من حيث الاختيار للمنصب ومدة البقاء فيه حيث ينصب القضاة لمدى الحياة بقرارات من السلطات العليا أغلب الأحيان رئيس الدولة ويمنحون حصانة برلمانية, سبب كل هذه الامتيازات الدور الحساس والجوهري الذي يلعبه النظام القضائي في حماية العملية الديمقراطية. وهذا ما يفسر اعتبار القضاء أكثر المؤسسات الحكومية احتراماً في استطلاعات الرأي العام. وتلعب مؤسسات المجتمع المدني إلى جانب الدستور دوراً هاماً في حماية حقوق الفرد أمام المجتمع, على سبيل المثال إذا جاءت نتائج أي انتخابات بحرمان فرد معين من حق التعبير فأن المحكمة العليا تقف بوجه الأكثرية وتقول أن نتائج هذه الانتخابات يجب أن لا تنفذ لأنها تتعارض مع الدستور لأنه يضمن حق التعبير. النقطة التي نسعى لتأكيدها هي أن الضمان الأهم للحرية لا يأتي من صناديق الاقتراع فقط, بل يأتي من سلسلة من القوانين والتشريعات والقواعد التي تحترم الحقوق الفردية والجماعية ومن مؤسسات ومجتمع مدني يسهر على تطبيق هذه القوانين ويضمن استمرارها. في الديمقراطية المطلقة يمكن ل ٥١ %من السكان أن يصوتوا ليفعلوا ما يشاءون ب آل ٤٩ %الباقية. ولذلك يمكن حتى للعبودية أن تستمر في أي بلد من بلدان

العالم حتى ولو كان للعبيد حق الانتخاب, إذا كانت نسبتهم أقل من ٥٠ بالمئة من السكان.

٣- تلعب مؤسسات المجتمع المدني دوراً بارزاً في أغناء العملية الديمقراطية وتحافظ على تنوعها وتحد من نفوذ وتأثير الحركات الشعبوية التي تستغل مشاعر السكان البسطاء وخصوصاً المشاعر العرقية والدينية لأهداف انتخابية. ولطابع مؤسسات المجتمع المدني المبنية على أسس غير طائفية أو دينية أو عرقية أثر فعال في تطوير روح التسامح وتقبل الأخر والابتعاد عن التعصب الديني والقبلي, وتلعب دوراً تثقيفياً كبيراً لأعضائها وغيرهم وتمنحهم القدرة على تحديد موقفهم الانتخابي على أسس ديمقراطية بعيدة عن روح التعصب. وتساهم مؤسسات المجتمع المدني بالمحافظة على التعددية السياسية والثقافية, وتجعل من الصعب على أي حزب أو جهه سياسية احتكار الساحة السياسية وفرض برامجها وتوجهاتها, وتحد من احتمالات فوز بعض الأحزاب بأغلبية شاسعة, وما يترتب عن ذلك من مخاطر محتملة. (١٣)

فيما يلي جملة من المقترحات التي يمكن أن تساعد في تطوير المجتمع المدني ومؤسساته خلال المرحلة الانتقالية في العراق لتلعب دورها في بناء الديمقراطية وضمان استمرارها.(١٤)

١. أستباب الأمن يشكل غياب الأمن العائق الأساسي إمام قيام مجتمع مدني فاعل, حيث أن تأسيس أي جمعية أو منظمة يحتاج إلى تحرك يومي ونشاطات عامة واجتماعات, يصعب تنفيذها وإذا نفذت تكون محدودة التأثير عادتاً لقلة الحضور بسبب المخاطر المحتملة نتيجة غياب الأمن وصعوبة التحرك والانتقال خصوصاً للعنصر النسوي. ويساعد استتباب الأمن في رفع نسبة مشاركة السكان في النشاطات العامة والانتماء إلى الجمعيات والنوادي.

٢. استخدام تكنولوجيا الاتصالات يمكن للانترنيت والهاتف النقال أن تلعب دوراً مهماً في تنشيط عمل مؤسسات المجتمع المدني, ويساعدها كثيراً في تخطي المشكلة الأمنية السائدة حالياً في العراق، وذلك من خلال تسهيل عملية الاتصال بين أعضاء التنظيمات ويجنبهم مخاطر التنقل، وكذلك يمكن من خلال الانترنيت والبريد الالكتروني توزيع النشرات وحتى عقد اجتماعات محدودة, أو الإعلان عن أنشاء جمعيات جديدة وإرسال وثائقها وبرامجها عبر الانترنيت وحتى طلبات الانتماء والعضوية يمكن إنجازها من خلال الانترنيت. وهذا يعطي فرصة لأكبر عدد من السكان وخصوصاً الشباب المتعلم للانتماء إلى تنظيمات المجتمع المدني التي تتناسب مع طموحاتهم، ويساعد الانترنيت على دفع الشباب للانفتاح على العالم الخارجي بعد فترة طويلة من الحرمان والتعلم من التجارب الديمقراطية السائدة في العالم, والإطلاع على ما يجري فيه بشكل حر وبدون رقابة وتقييد, وهذا يساعد على نمو الحس المدني وتطويره.

٣. تشجيع وسائل الأعلام المستقلة وسائل الأعلام والصحافة الحرة هي من مستلزمات المجتمع المدني الناجح, وفي هذه المرحلة الانتقالية الحساسة تحاول بعض الأحزاب التشكيلات السياسية احتكار العمل الإعلامي, هدفها الرئيسي نشر برامجها الضيقة وخدمة مصالحها. لهذا يجب دعم الأعلام الحر وتشجيع المواهب الشابة, والمبادرات الجريئة, وعلى السلطة الانتقالية أن تقدم دعمها المادي والمعنوي لهذه التجارب.

٤. تعزيز وضع المراة بسبب معاناة المراة العراقية مضاعفة فبالإضافة إلى تحملها لنفس المشاكل التي يعاني منها الرجل العراقي, تعاني المراة العراقية ايضاً من مشاكلها الخاصة المتمثلة في كونها أمراة تعيش في مجتمع يتسلط فيه الرجال. لذلك من الضروري دعم مجموعات المجتمع المدني التي تهتم بشؤون المراة وتسعى لضمان حقوقها, ويساعد تشكيل هذه التنظيمات على كسر تحكم الرجل بالسلطة والذي لم يجلب إلى العراق سوى الويلات. ويساهم تطوير منظمات النساء والمشاركة الواسعة للمراة في الحياة الاجتماعية والسياسية في تدعيم المجتمع المدني وبالتالي تعزيز العملية الديمقراطية وأحداث توازن في المجتمع.

ولذلك علينا ادراك ملاحظة مهمة قبل الدخول في أي انتخابات رئاسية أو تشريعية, يجب اخذ الوقت اللازم لتشكيل مؤسسات المجتمع المدني وتعزيز دورها, لأن أي انتخابات بدون مجتمع مدني متكامل, له مؤسساته وحضوره الدائم في الحياة اليومية للمواطنين, ستؤدي الى نتائج في اغلب الأحيان غير مرجوة, وتشكل خطورة كبيرة على مستقبل التحول الديمقراطي في العراق, وقد تؤدي حتى إلى بروز حكم تسلطي استبدادي جديد باسم أخر وتوجهات أخرى.

- إشكالية المجتمع المدني العراقي

من المؤكد ان هناك قضايا عديدة تكتظ بها الآن أجندة الدولة العراقية الحديثة التي تستوجب ان تحظى باهتمام بالغ من قبله في المرحلة الراهنة باعتبارها استحقاقات اجتماعية أفرزتها الظروف السياسية والأمنية، ولا ريب ان القضايا المتعلقة بالأمن والاستقرار تتصدر قائمة جدول الأعمال كونها مسلمات لا يمكن الفكاك من تداعياتها ولكن أيضا ثمة قضية تستدعي عناية خاصة كونها الضمانة الأكيدة لإدامة الديمقراطية على المدى البعيد كما أنها صمام الأمان لترصين دور دولة القانون إلا وهي بناء مؤسسات المجتمع المدني باعتباره كياناً سياسياً يقابل الدولة في سلطته وتنظيمه، وأهمية وجود المجتمع المدني من عدمه انه أصبح معيارا لقياس مدى تخطي الدولة لمجتمع السلطة الأبوية ودخولها طور التعددية السياسية الديمقراطية. وتعطينا التجربة التاريخية أنموذجا يوحي لنا بحقيقة ان اغلب الدول التي تبدأ بإعداد نفسها لعملية الانتقال من التجربة المقيدة الي التعددية ولا سيما التي تخرج من بين ركام ألازمات تجعل من الشروع في بناء هذه المؤسسات مسألة ذات أولوية خاصة، فأول ما بادر به الجنرال (دوغلاس ماكارثي) الذي كانت قد أوكلت إليه مهمة بناء الديمقراطية في اليابان بعد الحرب العالمية الثانية هو تشجيع إنشاء الاتحادات والمنظمات النقابية المهنية كما سعي الحلفاء إلى خلق حركة نقابية جديدة ومستقلة في المانيا.

صحيح ان ثمة تنظيمات نقابية واجتماعية قد تشكلت في العراق مثل اتحادات مهنية وجمعيات خيرية أخذت تدافع عن مصالح أعضائها إلا أنها ما تزال محدودة العدد وتحتاج إلى فاعلية أكثر وتنظيم اكبر اتساعا لترصين التجربة وأيضا من اجل إعطاء العمل السياسي طابع الفعل الواقعي المهني البعيد عن الاحتكام إلى الميول العرقية والمذهبية، وما نود تأكيده ان من الخطأ بقاء تقاسم الخارطة السياسية مرتبط بتنوع التكوينات الاجتماعية والمذهبية فهذه تم استيعاب إسقاطاتها بحكم ضغوط المرحلة الانتقالية.

فدور القبيلة واضح في الساحة العراقية إلى الحد الذي قيل فيه ان الأحزاب العراقية التي

ترعرعت في الخارج والتي لم تستطع من تثبيت جذور لها في الداخل اضطرت بعد ان صدمت بحقائق الواقع السياسي والاجتماعي لان تعيد إنتاج أنفسها على أسس عشائرية واجتماعية وحتى دينية بعد ان غطت الساحة السياسية ظاهرة ملء الفراغ هو ما أفضى إلى تنامي ادوار المؤسسة العشائرية وإبراز قوتها دون ان يكون لأحزاب السياسية والتي تعتبر من المؤسسات الحديثة للمجتمع المدني بدور رفيع في الشارع العراقي بحكم تأثير الدين والقيم الدينية في حياة الفرد باعتبار هما مصدرا مهما للقيم والسلوك في المجتمع العراقي وهي العناصر التي وظفتها المؤسسة القبلية في حركتها السياسية لا سيما ان المرحلة التي أعقبت سقوط النظام السابق شابها غياب الأمن والاستقرار بحيث أصبحت الأولوية لميول المواطن تتجسد في الالتصاق بالعشائرية كوسيلة لتوفير الأمن، حتى انسحب هذا الإدراك علي توجهات الإدارة الاميركية التي أخذت تتفاعل نوعا ما مع هذه الظاهرة لغايات تكتيكية وربما استراتيجية أيضا بعد ان أرست اعتقادا ان البيئة الاجتماعية التقليدية ستلعب دورا أساسيا في التجربة العراقية المقبلة مما يتطلب إعادة قراءة لحسابات الموازين بين القوي المتعددة.

ولكن حتى لا يبقي الحكم مرتهنا لحسابات التمثيل الطائفي والعرقي لا بد من دخول مرحلة جديدة أساسها ترجيح كفة المواطنة والكفاءة بعيدا عن الاتجاهات التقليدية، ومع الإقرار بعمق التنوعات الكامنة في صفوف المجتمع العراقي فيما يتعلق بالمذهب والعرق والدين لا بد من الإصرار علي حتمية تخطي هذه الفوارق بالدخول إلى مرحلة تتميز بإعلاء كعب التنظيمات المهنية والاختصاصية والمؤسسات الثقافية لأنها عادة ما تمثل مصدرا للقوة الاجتماعية بحيث تستطيع ان تجمع وتوحد ما بين فئات وشرائح مهمة يمكن ان تؤثر في القرارات ذات الصلة بمصالح هذه الفئات. والخواص التي تترشح عن ظهور المجتمع المدني تمثل انتقالة جذرية تكون فيها السلطة غير محتكرة من جانب واحد بل موزعة علي أكثر من طرف وبما يسمح بدخول أكثر من تيار في معترك المجتمع، فهو يعمل علي إرساء نمط جديد للعلاقة تكون متوازية بين أفرادها من جهة ومتقابلة ازاء الدولة والمنظمات السياسية الأخرى من جهة ثانية.

الفصل الرابع

مستقبل المجتمع المدني العراقي

المتابع لتيارات الفكر العراقي المعاصر ولكثير من الحوارات والمنتديات والندوات التي تقيمها مراكز الدراسات العراقية ؛ بل وحتى الأكاديميات المختصة في مجال العلوم الإنسانية في العراق لايجد هنالك اهتمام بالدراسات المستقبلية .

ولذلك هنالك حالة من الصدود أو الأعراض عن التفكير بالمستقبل فالقضايا التي تتعلق بالماضي آو الحاضر هي الغالبة إلى الحد الذي يبدو معه ان المستقبل لا يحتل من عقلنا وتفكيرنا الحيز الضروري واللازم وهذه حقيقة مؤلمة خاصة إننا نعيش في عالم يتسم بالتغير ونحن دخلنا في عالم القرن الحادي والعشرين .

وذلك لايعني ان العقل العراقي لا يفكر بالمستقبل ولكن المشكلة تكمن بعدم وجود طلب اجتماعي وحكومي على الدراسات المستقبلية بحيث يبدو هذا النوع من الدراسات أشبه ما يكون (بحمل خارج الرحم)وفي الغالب لا يحدث التفاعل المطلوب بين ناتج العمل الفكري وبين الأجهزة

الخاصة والمسؤلة عن صنع القرار الاستراتجي والسياسي فصناع القرار في الأغلب منهمكين في مشاكل العمل اليومي ومنشغلين بإيجاد حلول سريعة للقضايا والأزمات العاجلة دون النظر للتداعيات المستقبلية للقرارات المتخذة ولذلك يترتب على المفكرين المهتمين بالدراسات المستقبلية سوف يتملكهم ألا حساس بالإحباط .(١٥)

ولذلك الدراسات المستقبلية هي اجتهاد علمي منظم يرمي إلى صياغة مجموعة من التنبؤات أو المشاهد آو السيناريوهات والتي تشمل المعالم الرئيسية لا وضاع مجتمع ما آو مجموعة من المجتمعات عبر فترة ممتدة قليلا لفترة تمتد أكثر من عقدين من الزمان وتنطلق من بعض الافتراضات الخاصة حول الماضي والحاضر لاستشراف المستقبل .(١٦)

-ولذلك سوف نفترض عدة مشاهد نحاول ان نستشرف من خلالها مستقبل المجتمع المدني العراقي .

- مشهد الفاعلية

هذا المشهد يرتكز على رؤية مفادها ان المجتمع المدني ينشط إذا كان هنالك دور للمجتمع في إدارة شؤون الدولة العراقية الجديدة القا ئمة على مبدا المشاركة الشعبية في صنع القرار السياسي.

ولذلك سوف يكون للشعب دور في تسير شؤون المجتمع والدولة من خلا ل مجموعة من مؤسسات المجتمع المدني العراقي التي سوف تكون بمثابة السد المنيع إمام هيمنة الدولة مع العلم ان الحديث يدور حول مؤسسات المجتمع المدني العراقية الوطنية .

ولذلك ان فاعلية المجتمع المدني تتم من خلا ل الاعتماد على مفاهيم التعددية واحترام حقوق الإنسان واستخدام أسلوب التعايش بين القوى المتصارعة على السلطة السياسية .(١٧)

ان المطالبة بتنشيط مؤسسات المجتمع المدني العراقي هي باختصار رد فعل على سلطوية الدولة ودعوى لقيام نظام ديمقراطي تعددي .

ولذلك لابد من توافر عدة عوامل لتفعيل دور فاعل للمجتمع المدني:

١.الإستقلالية

وذلك في ضوء طبيعة علاقاتها بالحكومة والقوانين الحاكمة لها من ناحية ,وفي ضوء تدفق التمويل الأجنبي وارتباطه بمجالات محددة قد لأتكون هي اولويا ت المجتمع من ناحية أخرى،وبفرض ذلك أدوار دفاعية اكبر للتا ثير في التشريعات الوطنية لكي تمهد المناخ لدورا كثر فاعلية لمؤسسات المجتمع المدني ولكي تؤثر أيضا في المفاوضات مع المانح الأجنبي للتوجه نحو اولويات مجتمعية .خصوصا ان هنالك العديد من الجهات تحاول ان تقوم باعمال غير شرعية وتتنافى مع توجهات اعمال مؤسسات المجتمع المدني من خلال التمويل والذي قد يكون مكانا مناسبا لغسيل الاموال او لتغطية على اموال لتجارة المخدرات ولذلك من الافضل على مؤسسات المجتمع المدني العراقي ان تكون ذات شفافية عالية من جهات التمويل وان تعتمد على الاموال العراقية كالزكاة واموال الوقف والخمس وتبرعات اصحاب رؤس الاموال العراقية من اجل المحافظة على نزاهة عمل هذه المؤسسات .

ألا أن ذلك يتطلب بالضرورة رؤية واضحة لدى مؤسسات المجتمع المدني لمجالات عملها الحالية والمستقبلية ولطبيعة مسؤوليتها كما يتطلب منها التصدي بأشكال مبتكرة لازمة

التمويل.
٢. تفعيل الدور من خلال تحقيق المؤسسية
فمؤسسات المجتمع المدني وهي تدخل عصر جديد لايمكن أن تستند على النوايا الحسنة وانما المؤسسية هي التي ستنقلها نقلة نوعية ونعني بذلك أعمال قواعد القانون واحترامها وضمان دوران السلطة أو تدوير النخبة داخل المنظمة وإقرار المساواة وتوفير ضمانات ممارسة ديمقراطية على مستوى صنع سياسات المؤسسة .
٣. أن التحديث الإداري والبناء المؤسسي لمؤسسات المجتمع المدني
يتطلبان نشر ثقافة مؤسسية جديدة داخل هذه المؤسسات وهو ما يستلزم تغير في القول والسلوك ،والعمل على تحقيق مستويات جديدة من الأداء المهني المتميز .
٤. إن تعبئة المشاركة المجتمعية لمساندة ودعم دور مؤسسات المجتمع المدني فانسحاب أو تراجع قيمة التطوع أو المشاركة لدىالمواطن العراقي (وخاصة الشباب) تحتاج إلى إعادة النظر ومراجعة ومن المؤكد إن هنالك مسؤولية مشتركة تقع على عاتق الجانبين.
فمن ناحية هناك نوع من التعتيم الإعلامي على فاعلية المؤسسات المجتمع المدني وربما يرتبط أساسا بعدم وضوح الجدوى الاجتماعية والاقتصادية لهذه المؤسسات ومن ثم نحتاج إلى جهود منظمة علمية لتعبئة مشاركة المواطن وإبراز قيمة مشاركته .
ولذلك علينا ان نعيد للمجتمع العراقي ونقله بعدان ظل عقود من الزمن في مرحلة اللاوجود للمجتمع المدني في بلد كان سباق في بناء أول مجتمع مدني في العالم القديم .
ولذلك أصبح المواطن العراقي ذات توجه سلبي أدى ذلك عن عزوف عن المشاركة في بناء مجتمع المدني .
٥. إرساء قيمة ومفهوم الشراكة على أسس واضحة وسليمة فالدعوة إلى الشراكة على المستويات كافة .
ولكن الأهم هو بناء جسور الثقة والتفاهم بين الأطراف لمؤسسات المجتمع المدني والحكومة والقطاع الخاص والاعلام ومؤسسات المال ويرتبط ذلك باحترام الأطراف لاستقلالية مؤسسات المجتمع المدني وتوزيع الأدوار والمسؤوليات مع توجيه أهمية خاصة للدور الإعلامي المتفهم الذي يسهم في توفير المناخ المهيء لمزيد من فاعلية مؤسسات المجتمع المدني .
٦. ينبغي إن يتسع مفهوم بناء القدرات للمنظمات الأهلية والذي ينبغي أن يتسع ويجد مكانا عمليا للتطبيق ولذلك آن الفرد العراقي يذهب إدراكه حول نقطة مفادهاان بناء القدرات هي عملية تدخل خارجي لبحث وتطوير أداء المؤسسة وفي علاقاتها بأداء أهدافها وفي علاقتها لأفي الإطار الثقافي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي الذي توجه فيه وتوظف مواردهابما يحقق لها الاستدامة .
ومن ثم فان أدراك بناء القدرات باعتباره تدريب للمؤسسات المجتمع المدني هو إدراك قاصر لان التدريب هو احد الآليات إلى جانب البحوث والدراسات وقواعد المعلومات وورش العمل والاتصال وتبادل المعلومات.
– مشهد التغيب
أي أن هذا المشهد يفترض أن الحكومة العراقية الجديدة تعيد بنا الحياة إلى الماضي المرير

ونرجع لنعيش أزمة جديدة من انعدام للحياة المدنية وحرية تكوين مؤسسات للمجتمع المدني العراقي.(١٨)

أي أن تلك الأزمة ناشئة من خلال هيمنة الدولة والحاكم على المجتمع بقرارات ليس لها مبرر قانوني ويلعب دور فاعل في تهميش دور الشعب في عملية صنع القرار السياسي والحد من مبادرته ومشاركته في عملية التغير بحرمانه من حقوقه السياسية والإنسانية باعتباره فرد من جماعة

وجزء من كل وحرمانه من حقه بالعمل المنظم والتعبئة الشعبية من خلال منع عمل مؤسسات المجتمع المدني باتحاداته ومنظماته ونقابته وأحزابه ومختلف الحركات الاجتماعية المستقلة التي يمكن العمل من خلا له وبالتعاون مع الدولة لتغير الواقع الراهن .

أي أن الدولة سوف تكون لها حجج وذرائع أهمها :

١. إضعاف المشاركة السياسية من خلال الاعتماد على نخبة لا تمثل التيار الشعبي وتحاول آن تفرضها على المجتمع العراقي باعتبارها تمثل المجتمع العراقي آو محاولة تهميش دور مؤسسات المجتمع المدني الحديثةلصالح مؤسسات المجتمع التقليدية كالمؤسسة الدينية والعشائرية .

٢. ذريعة النضج السياسي للمجتمع العراقي

أي آن هذا الطرح يذهب إلى القول أن المجتمع العراقي مازال لا يدرك بيئته السياسية وفوا علها ولذلك لابد أن ننتظر للمستقبل القريب والذي لا يزيد عن خمس سنوات .

٣. ذريعة الوحدة الوطنية

أي إن عمل مؤسسات المجتمع المدني العراقية ذات التوجهات الوطنية السليمة قد يضر بالوحدة الوطنية .

٤. ذريعة التنمية الاقتصادية والاجتماعية

أي أن الدولة العراقية الحديثة لديها برامج إنمائية وخطط استراتيجية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية وبالتالي أن تدخل مؤسسات المجتمع المدني كمراقب آو مشارك في العملية الإنمائية قد يظر الصالح العام من خلال نقدها للفساد الإداري المنتشر داخل مؤسسات الدولة العراقية الحديثة .

ولكن علينا ان لانضع اللوم على غياب مجتمع مدني عراقي على الحكومة والدولة فقط بل علينا ان نكون اكثر واقعية في التحليل وذلك من خلال طرح اشكالية مؤسسات المجتمع المدني والتي على اساس المقدمات بنينا هذا المشهد وهي كالاتي :

١. أنها لم تؤسس لتجارب مجتمعية تزاوج بين الأصالة والحداثة في منظوماتها الفكرية والبرامجية ، وهذا يشمل مدارس الأصالة والحداثة بشكلٍ وآخر ، فلم تلحظ خصوصيات الواقع العراقي في أنظمته القيمية والوطنية والتأريخية ، بل عمدت إلى الجمود على منظوماتها الذّاتية دون أن تُباشر بعملية هيكلة شاملة لمتبنياتها بما يتلائم والواقع الحديث للعراق ، وهذا مما أضرّ بخلق توازنية مجتمعية على مستوى وعي الذّات ووعي الواقع ووعي المستقبل ، وساعد في تعويم منظومات الإرتكاز القيمي والحداثي المطلوب توافره لأية تجربة مجتمعية ناجحة يمكن البناء عليها لتأسيسات جديدة

٢. أنها غالبا ما اعتمدت الرؤى والطروحات العامة على حساب التجربة المجتمعية العراقية ، أي أنها شدت الفكر والعاطفة والحركة صوب الخارج العراقي أكثر من تأكيدها على أولوية الداخل في إنجاز ذاته القيمية والوطنية ، وهي بذلك انطلقت من الأطراف إلى القلب ، أومن العام إلى الخاص ، وكان الأولى بها الإنطلاق من الخاص إلى العام ، لضمان وعي الذات العراقية وإنجاح تجارب الوطن العراقي قبل الحديث عن ذات أممية أو قومية أو إسلامية .

٣. أنها غالبا ما اعتمدت المعايير الضيقة في خطواتها العملية بعيدا حتى عن المنظومات البنيوية التي تتبناها نظريا ، فمعيار العرق والطائفة والقبيلة والحزب والعائلة والفرد ..كانت هي المؤسسة للثقل التجريبي على أرض الواقع ، فاندفعت تتعاطى مع التجارب الإجتماعية والوطنية انطلاقا من هذه النافذة ولم تشفع لها متبنياتها النظرية من الخروج عن أطر المعايير الضيقة عمليا .

٤. انها لم تنجح في الإتفاق على مركب بنيوي وطني جامع يمثل الممكن والمشترك للمدارس البنيوية والسياسية العراقية ، وطرح هذا المركب كقاعدة وطنية عامة تستندها كافة تجارب المجتمع العراقي على تنوعها ، بل مارست الوقفية عند رؤاها ومتبنياتها بعيدا عن صياغة جوهرية لمنظومة مشتركة يمكن من خلالها توحيد الجهد الوطني في المواجهة أو البناء ، مما أضر بوحدة وتناغم وإيجابية العمل العراقي برمته .

٥. أنها استغرقت جهدها ووجودها ورسالتها في البعد السياسي كأولوية ، ولم تلحظ ضرورة العمل المجتمعي على صعيد إبداع تجارب مجتمعية خالصة في أسسها وأبعادها ورسالتها ، وحتى بعض مشاريعها المجتمعية فإنها قد سيست أو حولت إلى واجهات لمشاريع سياسية معينة وكان المطلوب احترام مهنيتها ورسالتها كقاعدة أساسية وإن تعاطت مع الشأن السياسي . لقد أضر ذلك بمبدأ التنمية المجتمعية والتي تعتبر الأساس في إبداع التجارب الوطنية برمتها ، حتى تلحظ ضعف النفس الجمعي في التخطيط والعمل والمواصلة في الثقافة المجتمعية العراقية

٦. أنها لم تلحظ ضرورة تحويل تجاربها النخبوية والسياسية وبعض التكوينات المجتمعية المتفرعة عنها إلى نماذج تأسيسية نموذجية مصغرة يمكنها الإرتقاء بخطاب ووعي وممارسة الساحة والأوساط العامة ، أي أنها افتقدت إعطاء الإنموذج والمثال الفعلي ولما يمكن أن تقوم عليه تجارب الغد من تنظيمات وفاعليات .. وهي النخبة التي يتطلع إليها المجتمع كرائدة في إجراء التحولات المجتمعية والسياسية والحضارية لبلدها.(١٩)

– مشهد المشاركة الوطنية الفاعلة

أي أن هذا المشهد يرتقي لفرضية مفادها أن العراق وطن الجميع ولابد من مشاركة الجميع في أعادة بناء الدولة العراقية الحديثة .

ولذلك سوف يكون للمؤسسات المجتمع العراقي سواء التقليدية أو الحديثة دور فاعل في بناء مجتمع مدني عراقي مؤهل لقيادة المجتمع العراقي إلى ضفة العبور الثانية والخروج من الأزمة التي سببها الوجود الامريكي في العراق ولذلك لابد من توفر عدة متطلبات لإعادة تفعيل مشاركة وطنية فاعلة لمؤسسات المجتمع المدني تتمثل بالاتي:

١. متطلبات فكرية
وتتمثل في أعمال الفكر وتكثيف الحوار في مابين أصحاب الاختصاص والباحثين والمفكرين والعاملين في كافة مجالات مؤسسات المجتمع المدني العراقية وذلك من خلال تحديد مفهوم المجتمع المدني وسبل النهوض فيه .
والذي يمكن أن تتوافق عليه التيارات والقوى التي تنشد التغير وتوضيح مضامينه بهدف تأسيس مجتمع مدني في اطر الممارسة الديمقراطية في الفكر والثقافة وتوسيع قاعدة البحث العلمي في قضايا المجتمع المدني .
ويتطلب ذلك توفير متطلبين رئيسين :
١. مقاربة مفهوم الديمقراطية كإشكالية لصيرورة المجتمع المدني ؛آذ نجد أن أولى الإشكاليات تتمثل في احتمال تعارض مفهوم الديمقراطية الغربي النشأة مع تعاليم ديننا الإسلامي الحنيف والعقيدة الإسلامية وهذه حقيقة لا نستطيع الهروب منها باعتبار أن نسبة عدد المسلمين تبلغ 97% من عدد سكان العراق والباقي 3% يمثلون الأديان السماوية الأخرى .
فالمواقف المتباينة والمخاوف المتبادلة بين الدين الإسلامي والديمقراطية الليبرالية الغربية،حقيقة لايمكن تجاهلها بل ان المواقف المتباينة والمخاوف المتبادلة والتحفظات على الديمقراطية بشكل عام وعلى التطبيق العراقي الراهن للديمقراطية بشكل خاص ،ونشير أيضا ألا وجود إشكاليات لابد من مقاربتها حتى يمكن قبول الديمقراطية نفسيا وتبينها فكريا ومراعاتها في الحياة السياسية
٢. تجسيد مفهوم الديمقراطية
فلابد من إيجاد اتفاق بين التيارات والقوى السياسية والمجتمعية والدينيةوالتي تنشد التغير عن طريق تبني منظومة من الوثائق والندوات واللقاءات والتي تعبر عن مطالب لتطبيق الديمقراطية ذات الخصوصية العراقية وذلك من خلال الحوار الوطني بين القوى الفاعلة داخل المجتمع المدني العراقي .
٢. المتطلبات المؤسسية والتنظيمية
آذ لابد من توفر متطلبات مؤسسية وتنظيمية لتنمية صيرورة مجتمع مدني عراقي تتمثل كالأتي:
١. منتدى الحوار
إذ لابد للحوار حول أهمية وإمكانية الانتقال إلى الديمقراطية وأجراء حوارات بشكل مستمر ومنتظم والعمل على توسيع قاعدة المشاركين في الحوار ويمكن تسميته (بمنتدى الحوار الديمقراطي) لمناقشة مستقبل المجتمع المدني .
وهذا المنتدى يقوم بتشكيل فريق من أعضائه يتصل بالمعنيين بالتطور السياسي والمهتمين بالانتقال بالواقع العراقي نحو صيرورة مجتمع مدني عراقي جديد من اجل تكوين لجنة تحضيرية أو مجلس أمناء لمنتدى الحوار الديمقراطي يتولى مهمة أعداد البحوث والدراسات اللازمة لتطوير عمل مؤسسات المجتمع المدني .
ودعوة قيادات الفكر ومؤسسات المجتمع المدني لا جراء حوار منظم ومستمر بهدف تنمية قواسم مشتركة تؤدي إلى تفعيل مساهمة ودور مؤسسات المجتمع المدني العراقي في بناء تجربة ديمقراطية سليمة وصحيحة تتلاؤم مع واقعنا العراقي ألفسيفسائي الجميل والذي يجمع أطياف الشعب العراقي كافة .

2- توفير دعم مالي لتعزيز عمل مؤسسات المجتمع المدني
أن هذا الدعم يكون في إطار مؤسسة مالية لها مكانة مركزية وحاسمة في تمويل وقيام واستمرار منتدى الحوار الديمقراطي وأدائه للمهمات الفكرية والسياسية والثقافية والإعلامية والتنظيمية الملقاة على عاتقه .
كما أن هذه المؤسسة سوف تساهم في تنمية إعمال مؤسسات المجتمع المدني كافة ..(٢٠)
٣.إشاعة الثقافة المدنية
آذ ليس من الممكن للديمقراطية كبنية واليات وقواعد أن تنضج وتترسخ على مستوى الممارسة السياسية ألا في ظل بنية ثقافية تقوم على المساواة وحرية العمل السياسي للقوى والتنظيمات السياسية المختلفة .
ولذلك لايمكن لمؤسسات المجتمع المدني بوصفها ابرز أدوات العمل السياسي إن تكون فاعلة في سياق العملية الديمقراطية من دون إطار ثقافي يساعد في ترسيخ قيم ومبادىء الممارسة الديمقراطية ؛غيرإن تعميق الثقافة المدنية التي تقوم على اقرارتداول السلطة بين القوى السياسية واعتماد التعددية السياسية والاحتكام إلى مبداء الأغلبية والاقلية والأيمان بحرية الصحافة .
٤.استقلال مؤسسات المجتمع المدني العراقية
فلابد من تعين حدود للمجتمع السياسي الذي تعمل في إطاره الدولة بحيث لا تعمل على مس مؤسسات المجتمع المدني وتحرير مؤسسات المجتمع المدني من الهيمنة التي تمارسها السلطة السياسية للدولة عليها.
وتأتي الحاجة لمنع تدخل الدولة ورفع الهيمنة والوصاية المفروضة على مؤسسات المجتمع المدني ونشاطاتها من ضرورة تحقيق استقلالية هذه المؤسسات وصوتها كشرط أساسي لضمان ممارسة ديمقراطية حقيقية في العراق.
ومن هذه الزاوية لايعني باستقلال مؤسسات المجتمع المدني عن أجهزة الدولة هو الانفصال الكامل بينهما وانما يعني أن تتمتع مؤسسات المجتمع المدني بهامش من حرية الحركة بعيدا عن التدخل المباشر من جانب الدولة بمعنى تنظيم العلاقة بينهما وفق المبادىء والا ليات التالية :
١. ان تكون الدولة بمثابة الإطار السياسي والقانوني للمجتمع المدني حيث يلعب المجتمع المدني دورا مهما في تشكيل الإطار السياسي كما يكون استقرار أنماط معينة من المؤسسات والعلاقات السياسية متوقفا على مدى استناده إلى بنية اجتماعية وتكوينات ثقافية قائمة في المجتمع .
٢. أن تكون الدولة مؤسسة محايدة ازاء مختلف القوى وتكوينات المجتمع وتضع الإطار لإدارة وحل الصراعات فيه .
٣. أن يأتي احتكار الدولة لحق الاستخدام الشرعي للقوة والإجبار وممارسته إزاء المجتمع في الإطار القانوني الذي يضع الحد الفاصل بين ممارسة الدولة لوظائفها واختصاصاتها التقليدية من ناحية وتعسفها في ممارسة هذه الوظائف والاختصاصات من ناحية أخرى .
٤. أن تقوم الدولة بإفساح المجال إمام القوى ومؤسسات المجتمع المدني للمشاركة في القرارات والسياسات المتخذة تجاه حقوق الشعب العراقي وذلك من خلال عدة مسالك وأدوات تتمثل كإلية عمل سلمية للاحتجاج على القرارات التي تمس مصلحة الشعب العراقي كالمظاهرات

والاعتصامات والاحتجاجات السلمية والتي تعبر عن بداية حقيقية لصيرورتجربة ديمقراطية عراقية فاعلة .(٢١)

٥. التخلي عن إلية التعبئة

آذ أن التعبئة هي أحدى سلوكيات الأنظمة الشمولية كما مرت بنا الحقب الرئاسية التي حكمت العراق،ومن هذا المنطلق أجد انه لابد أن تتوافر مؤسسات المجتمع المدني على الاستقلالية النسبية بما يؤدي إلى إشاعة روح المنافسة داخل القوى والأحزاب والمنظمات السياسية بما يؤمن قيام حكومة ديمقراطية تنبثق من الشعب لخدمة الشعب .

وليس أن تقوم الدوم الدولة بالتدخل في شؤنها سلبا وليس إيجابا وبالتالي توظيف مؤسسات المجتمع المدني كسوق لأفكارها وأيدلوجيتها وبالتا لي تعبئة الشعب العراقي كمتلقي لهذه الأيدلوجية وبالتالي اقصاء أهم ممارسة ديمقراطيةوهي نجاح عمل مؤسسات المجتمع المدني العراقية .(٢٢)

– مشهد الواقعي

هذا المشهد يذهب إلى فرضية مفادها أن مستقبل المجتمع المدني مازال يشوبه الغموض بل هو مشهد ضبابي على اعتبار إن وجود مجتمع مدني عراقي فاعل لابد من توافر عدة مؤهلات تكون مدخلان لتشكيل مجتمع مدني فاعل ولذلك لابد من معرفة الأتي :

١. نوعية وطبيعة النظام السياسي الجديد (.٢٣)

٢. قدرة المجتمع العراقي على تجاوز عقدة هيمنة المؤسسات التقليدية على مؤسسات المجتمع المدني الحديثة وذلك من خلال :

١. الأخذ بمبدأ المواطنة باعتبارها القاسم المشترك لأطياف المجتمع العراقي. الأخذ بمبدأ شرعية الاختلاف فكريا ودينيا وطائفيا ومذهبيا وقوميا بين أفراد المجتمع العراقي والسلطة السياسية

٢. إلية عمل الوزارة المختصة بعمل مؤسسات المجتمع المدني ؛والوزارات ذات الشأن كوزارة حقوق الإنسان –الداخلية –العمل والشؤون الاجتماعية

٣. مدى قابلية هذه المؤسسات على الاستمرارية بالعمل داخل المجتمع العراقي .

٤. ماهية الرؤيا المستقبلية لمؤسسات المجتمع المدني في ظل نظام سياسي عراقي جديد .

٥. من يمول مؤسسات المجتمع المدني .

وبالتالي إن هذا المشهد مرتبط بالواقع العراقي الراهن والمرتبط بالتطورات الداخلية وانعكاساتها على مؤسسات المجتمع المدني النامية بعد التغير.

ولذلك نجد ان المشهد المرجح هو المشهد الثالث (مشهد المشاركة الوطنية الفاعلة) والذي سوف يعمل الشعب من خلال مؤسسات المجتمع المدني مع الدولة من اجل بناء تجربة ديمقراطية رائدة في المنطقة العربية والشرق الاوسط ككل ، ناهيك عن ان هذا المشهد سوف يعطي للسلطة المركزية بدور فاعل في بناء التجربة الديمقراطية من خلال تفعيل عمل مؤسسات المجتمع المدني العراقية وفق قواعد قانونية تعمل على تنظيم عمل مؤسسات المجتمع المدني بصيغة فاعلة.

- **الخاتمة**

لابد في خاتمة المطاف من قول حقيقة مفادها إن الدعوى لتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني هي دعوة لابد منها ؛فالمجتمع المدني هو رهان المستقبل وهو الشرط الموضوعي لتحقيق الديمقراطية ولن تتأصل الديمقراطية كفكر جديد أو ثقافة يتغنى بها الإنسان العراقي ولن تتأسس في وعيه بحيث تتحول إلى قناعة لا تتزعزع كقناعة العقل بالضروريات البديهية الابتفعيل تنظيمات مؤسسات المجتمع المدني وإفساح المجال أمامها لتؤدي دورها الضروري في أطار بناء عراق ديمقراطي .

- التوصيات

لا تستطيع مؤسسات المجتمع المدني أن تقوم بدورها المأمول بفاعلية في بناء الديمقراطية في المجتمع العراقي فهذا المجتمع يعاني من اشكالية الماضي والتي تتسم بهيمنة الدولة على مؤسسات المجتمع المدني العراقي ، كما تعاني من ضعف شديد في المشاركة الشعبية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وقد انعكست هذه الأوضاع على موسسات المجتمع المدني سلبيا حيث يوجد العديد من القيود التي تحول دون تطور مؤسسات المجتمع المدني، وتحولها بالفعل إلى مؤسسات ديمقراطية قادرة على الإسهام في البناء الديمقراطي بالمجتمع، وتتحمل القوى الديمقراطية العراقية مسؤولية العمل على تقوية المجتمع المدني وتحريره من القيود التي تحد من حركته وتأثيره والسير في نفس الوقت على طريق التطور الديمقراطي، وأي نجاح تحرزه القوى الديمقراطية العراقية في إحدى المهمتين سوف يؤثر إيجابيا في الأخرى وسيساعد بالتالي على مضاعفة الآثار المترتبة على النتائج المتحققة. ومن الخطأ أن تركز القوى الديمقراطية العراقية على إحدى المهمتين فقط متصورة أن إنجازها سوف يساعد على معالجة المهمة الأخرى، فلا يمكن بناء الديمقراطية في أي مجتمع تغيب عنه مؤسسات مدنية فعالة، ولا يمكن كذلك تقوية المجتمع المدني في مجتمع تغيب عنه الحريات والحقوق الأساسية والمؤسسات والآليات اللازمة للممارسة الديمقراطية، وبالتالي لن تتحقق نتائج ملموسة بإعطاء الأولوية لإحدى المهتمين، بل يتعين السير نحو تحقيقهما معا. ولكي تتمكن القوى الديمقراطية العراقية من صياغة استراتيجية نضالية تهدف إلى تحقيق مزيد من التطور الديمقراطي وتقوية المجتمع المدني، في آن واحد، فإنه يتعين علينا أولا أن نتعرف على الأوضاع الحالية لمؤسسات المجتمع المدني وكيف أثرت عليها الأوضاع السلطوية السابقة ومن ثم نطرح كيفية معالجة هذه الأوضاع التي تجسد مشكلات الواقع الراهن في المجتمع العراقي من خلال الاستراتيجية المقترحة للانتقال إلى آفاق مستقبلية تنضج في إطارها عملية البناء الديمقراطي وتقوية المجتمع المدني

يمر المجتمع المدني في العراق بمرحلة انتقالية بالغة الصعوبة والتعقيد، تتشابك فيها الأبعاد والمتغيرات الداخلية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والتيارات الفكرية والثقافية. وقد اتسع نطاق مؤسسات المجتمع المدني بعد التغير السياسي للنظام العراقي السابق من مؤسسات قليلة وغير فاعلة الى مؤسسات كثيرة وصلت الى اكثر من (١٦٠) مؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني العراقي ، ومع ذلك فهي تعاني في مجملها العديد من القيود والعوامل المحبطة الناجمة عن تعثر التحول الديمقراطي في العراق وتتفاوت أوضاع هذه المؤسسات من مؤسسة الى اخرى وذلك حسب اختصاص المؤسسة ومجال عملها ولكن رغم ذلك أنها تلتقى جميعا في رؤية مفادها عدم الرغبة في تلركيز السلطة التامة في يد الحكومة العراقية الجديدة او تركيز السلطة في يد فرد أو نخبة محدودة تهيمن من خلالها السلطة التنفيذية على السلطات الأخرى وعلى المجتمع. ففي مجموعة الأقطار التي تشهد تعددية سياسية وحزبية مقيدة أو

توجها نحو الديمقراطية مثل لبنان والمغرب ومصر والأردن واليمن والجزائر وتونس هناك اتجاه لنمو الجمعيات الأهلية والمنظمات الاجتماعية الأخرى أكثر من النظم السياسية الأخرى المحافظة. وبالتالي تتنوع المنظمات وتنشط في مجالات لا نجدها في الأقطار الأخرى،ولذلك علينا ان نكون مجتمع مدني فاعل ومؤثر وفريد في حد ذاته استلهاما من تاريخنا العظيم وردا على واقعنا المعاصر وأوضح مثال لذلك منظمات حقوق الإنسان ومنظمات الدفاع عن المرأة والتي بدات صيرورتها الاولى الان

والتي نتأمل ان تكون مؤسسات فاعلة ومؤثرة تسعى الى خدمة الوطن والمجتمع . :

- ولذلك لابد من مؤشرات فاعلة على الدولة تحقيقها من اجل صيرورة البناء الديمقراطي

١- إقرار مبدأ سيادة القانون ودولة المؤسسات.

٢- احترام التعددية السياسية والنقابية والثقافية.

٣- دعم استقلالية المبادرة الشعبية وإنهاء كافة القيود التي تحول دون قيام مجتمع مدني قوي يتكون من منظمات مستقلة لمختلف فئات المجتمع: تنظيمات سياسية ونقابية واجتماعية وثقافية.

٤- احترام الحقوق والحريات المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية.

٥- إشاعة ثقافة ديمقراطية تقوم على قيم الحوار، واحترام الرأي الآخر، ورأي الأغلبية والتسامح والشفافية.

٦- قيام إعلام ديمقراطي حر يكفل حرية تدفق المعلومات في المجتمع وتداول الآراء من مصادر متعددة دون قيود.

٧- التوسع في أشكال المشاركة الشعبية المباشرة.

ثالثاً: تقوية مؤسسات المجتمع المدني

في إطار هذا البرنامج الديمقراطي للمجتمع العراقي كله يصبح من الممكن تطوير أوضاع منظمات المجتمع المدني لتكون أكثر فعالية ولتصبح بالفعل مؤسسات ديمقراطية قادرة على الإسهام في التطور الديمقراطي للمجتمع العراقي كله، وذلك من خلال:

١. صياغة التشريعات النظمة لعمل مؤسسات المجتمع المدني حيث توفر استقلالية حقيقية في ممارسة النشاط.

٢. تطوير تعاون مؤسسات المجتمع المدني وإنشاء أجهزة فنية مشتركة لها، وتنسيقها حملات إعلامية مشتركة لطرح قضاياها ومشاكلها على الرأي العام، بحيث يصبح مسانداً لقيامها بدور حقيقي في التنمية والتطور الديمقراطي.

٣. توفير المناخ الناسب لقيامها بنشاط فعال :من خلال التمكين للقيم الثقافية المساعدة على التحول الديمقراطي وانعكاسها في سلوك المواطنين كقيم التسامح والحوار والاعتراف بالآخر والإدارة

السلمية للاختلافات والتنوع.

٤. تطوير العلاقة مع الدولة: حيث أثبتت التجربة حرص الحكومات على وضع مؤسسات المجتمع المدني تحت وصايتها، وتمارس معها سياسة مزدوجة، فهي تتخوف من المبادرات الأهلية المنظمة، خاصة تلك التي تحمل رؤية شاملة، وتتخذ موقفا متحفظا من المنظمات الدفاعية كمنظمات حقوق الإنسان ومنظمات المرأة، ولكنها تتسامح مع المنظمات التي تنشأ في إطار اتفاقيات مع الدول المانحة للمساعدات لمواجهة المشاكل الناجمة عن التحول إلى اقتصاد السوق، وسوف تبقي المواجهة بين الدولة والمجتمع المدني ما بقيت سياسة الدولة تجاهها على هذا الحال. ولذلك فمن المهم تطوير هذه العلاقة بحيث لا يفهم أن تقوية مؤسسات المجتمع المدني واستقلالها سيكون على حساب أضعاف الدولة، لأننا في حاجة في ظروف العولمة إلى دولة قوية، قادرة، عادلة، تطبق الديمقراطية، وتعطي المجتمع المدني فرصة النمو والازدهار. وفي هذا لإطار تعالج قضايا عديدة منها تطوير التشريعات القائمة، وإلغاء القيود المفروضة على مؤسسات المجتمع المدني لضمان استقلاليتها وديمقراطيتها الداخلية، والتأكيد على أن العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني علاقة جدلية، تقوم على التأثير المتبادل والمتطور، تبعا لتغير الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، وهي علاقة تتراوح بين التكامل والصراع تبعا لمجال نشاط المؤسسة والتأكيد على التكامل بين الدولة والمجتمع المدني، فلكل منهما دوره الخاص. ويتطلب التعاون بين الطرفين لتحقيق هذا التكامل تحديد الأطر والآليات التي تكفل صياغة العلاقة بينها على أسس موضوعية ومؤسسية مما ينعكس إيجابيا على المجتمع.

٥. تعميق الطابع المؤسسي لمؤسسات المجتمع المدني: يتطلب تقوية منظمات المجتمع المدني وتحولها إلى مؤسسات حقيقية تتوافر لها المقومات الأساسية التي لا يمكن بدونها أن تمارس نشاطها كمؤسسة مثل توفير البيئة الحقوقية التي تحدد وضعها القانوني في المجتمع وتكسبها الشرعية والاعتراف وتجديد شكلها القانوني ومجال تحركها، وجود نظام سياسي يتضمن شروط العضوية، وتوزيع المهام وكيفية اتخاذ القرار وشروط تنفيذه وكذلك تحقيق الديمقراطية الداخلية. ومن المقومات الأساسية لتعميق الطابع المؤسسي تحديد أهداف المنظمة متضمنة إستراتيجياتها وبرامجها. ويتطلب تعميق الطابع المؤسسي لهذه المنظمات استنادا إلى الحقائق السابقة العمل الجاد من أجل تحسين البيئة الحقوقية بحيث تتوافر لها الشرعية، وتدخل في إطار القوانين المرعية، والحرص على تعميق الديمقراطية الداخلية لهذه المنظمات وتأكيد مبدأ الشفافية بالنسبة لبرامج النشاط والتمويل. وتنظيم برامج مستمرة لبناء الكادر البشري وما يتضمنه ذلك من بناء قدرات فردية وجماعية وتحديد اختصاصات الجميع وتزويدهم باستمرار بالمعارف والمهارات الضرورية. واستكمال البناء التنظيمي المتصل بالجهاز الإداري، وخلق الوظائف المناسبة في علاقة عمل سليمة بين العمل التطوعي والعمل المأجور. والحرص على توافر الخبرة بالنسبة لإعداد الخطط، وترجمة الأهداف إلى برامج عمل، وتقييم الإنجازات، وضمان استدامة النشاط استنادا إلى الأنشطة المنفذة، وتطوير القدرة في الحصول على تمويل مناسب لضمان استمرار النشاط واتساع نطاقه

٦. تطوير القدرات البشرية :وتشمل هذه العملية تدريب القيادات القائمة وتطوير قدراتها، واكتشاف قيادات جديدة، وتأهيلها لتحمل مسؤوليات التخطيط والمتابعة والتقييم، وتوفير المهارات والخبرات الضرورية لها لممارسة مسؤولياتها في كافة مجالات النشاط، ويدخل في ذلك تقديم مساعدات فنية لمؤسسات المجتمع المدني حول كيفية إعداد التقارير وإنشاء برنامج وطني لتدريب القيادات

الوسيطة، والعمل على إدخال مقررات دراسية عن العمل الأهلي بمؤسسات التعليم العالي وقيام هذه المؤسسات بدراسات وأبحاث حول المجتمع المدني، ويشمل تطوير القدرات البشرية أيضا التدريب على التكنولوجيا الجديدة، وكيفية استعمال الكمبيوتر والفاكس والإنترنيت، وذلك لبناء نوع من الارتباط مع المؤسسات الإقليمية والدولية ومراكز المعلومات، بحيث تصبح مؤسسات المجتمع المدني جزءا من شبكة من العلاقات والمصالح المشتركة على مستوي العراق ككل .

٧. التمويل :تعتبر مشكله التمويل من أهم العوامل التي تعرقل عمل مؤسسات المجتمع المدني، وتحد من نشاطها، وتلعب المساعدات المادية دورا محوريا في تحديد اتجاهات عمل هذه المنظمات، ويرتبط التمويل بشروط عديدة تضع هذه المؤسسات تحت وصاية المانحين، مما يتطلب معالجة واعية لمشكلة التمويل حفاظا على استقلالية مؤسسات المجتمع المدني وعدم الانحراف بنشاطها عن الدور الذي يجب أن تلعبه في دعم التطور الديمقراطي للمجتمع العراقي ، ويتطلب ذلك العمل تخصيص موارد مالية من مصادر وطنية، وتوزيع الموارد المالية في جدول زمني محدد، وإنشاء صندوق قومي لدعم العمل الأهلي والمدني من موارد حكومية ومن القطاع الخاص والمؤسسات الدولية بحيث يكون متحررا من أي شروط على المجتمع المدني. وهناك حاجة ماسة إلى تطوير مهارات تدبير الموارد المالية وبصفة خاصة من خلال الأنشطة التي تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني

٨. توافر المعلومات :يتطلب بناء قدرات مؤسسات المجتمع المدني وتقويتها توافر معلومات كافية لديها عن مجالات نشاطها وعن أوضاع المجتمع في نطاق مسؤولياتها، ويتطلب ذلك إنشاء بنك للمعلومات على المستوي الوطني ، وإنشاء قاعدة بيانات لكل منظمة والتنسيق بين المنظمات في تبادل المعلومات، والاستفادة من شبكة الإنترنيت في الحصول أولا بأول على أي معلومات أو بيانات تحتاجها لممارسة نشاطها وتنفيذ برامجها.

٩. التنسيق بين مؤسسات المجتمع المدني :من المهم لتقوية مؤسسات المجتمع المدني وتعزيز نشاطها أن تبرز في المجتمع طرفا أساسيا تتكامل أنشطته من خلال التنسيق بين هذه المؤسسات بحيث يزيد تأثيرها في المجتمع. ويشمل هذا التنسيق تطوير عملية إنشاء شبكات من المنظمات التي تعمل في مجالات مشتركة أو تنشط في نطاق جغرافي واحد، لدعم جهودها في هذه المجالات. ووضع آليات وأطر تكفل التبادل المنتظم للمعلومات والخبرات، وعقد اجتماعات دورية لبحث المشاكل المشتركة، والتنسيق في مواجهة الأطراف الأخرى لتقوية الوضع التفاوضي لها. ومن المهم أن يشمل التنسيق أيضا المنظمات ذات الجذور العميقة في المجتمع، مثل النقابات والتعاونيات واتحادات الطلاب والحركات الاجتماعية للاستفادة من خبراتها الطويلة في مجالات العمل الشعبي. وأن يتم التنسيق أيضا على مستوى الوطن العربي كله، وتبادل الخبرات بين مختلف المؤسسات في الأقطار العربية، وما يتصل منها بصفة خاصة بالتطور الديمقراطي وتعبئة الحركة الجماهيرية لتحقيق مزيد من التطور الديمقراطي.

المصادر

١- حسين درويش العادلي -الامة العراقية والمجتمع المدني -السويد -١٩٩٩-ص٣ .
٢- عبدالله موسى - ملامح المجتمع المدني في حكومة الرسول (ص)-مجلة النباء -العدد ٥٨ سوريا -مؤسسة الشيرازي -١٩٩٨.- ص ٢ .
٣- احمد شكر الصبيحي - مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي - سلسلة اطروحة دكتوارة- عدد ٣٧- مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت -٢٠٠٠- ص ١٨.
٤- سعيد بنسعيد العلوي - نشاءة وتطور مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي الحديث - بحث في ندوة (المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية)- مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت - ط٢ -٢٠٠١- ص٤١.
٥- مصطفى كامل السيد - مؤسسات المجتمع المدني على المستوى القومي - بحث في ندوة (المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية)- مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت- ط٢-٢٠٠١- ص٦٤٤.
٦- كمال عبد اللطيف - تعقيب على ورقة سعيد بنسعيد _مصدر سبق ذكره - ص ٧٥.
٧- عبد الباقي الهرمسي - المجتمع المدني والدولة في الممارسة السياسية الغربية (من القرن التاسع عشر الى اليوم : دراسة مقارنة)- بحث في ندوة (المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية) - مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت - ط٢-٢٠٠١-ص ٩٣- ٩٤.
٨- توفيق المديني -المجتمع والدولة السياسية في الوطن العربي -منشورات اتحاد الكتاب العرب - دمشق- سوريا - ١٩٩٧ - ص ١٠.
٩- حسين درويش العادلي - الامة العراقية والمجتمع المدني - ص ١١.
١٠- محمد فهمي الشلالدة - دور مؤسسات المجتمع المدني في الصمود والمقاومة وتقرير دورها - ابحاث ودراسات - عدد -٢٣-مركز التميز للمنظمات الحكومية -٢٠٠٣- ص ١٣ .
١١- وثيقة صادرة عن الامم المتحدة - مكتب الامم المتحدة / قسم الوثائق - ورقة عمل منشورة على موقع النورس - www.noras.comص١
١٢- سعد قاسم حمودي - نحو رؤية عربية للمجتمع المدني - الحكمة- عدد ٣٣- بيت الحكمة - بغداد - ٢٠٠٣- ص ٣١.
١٣- محمد فهمي - دور مؤسسات المجتمع المدني في الصمود والمقاومة وتقرير دورها - مصدر سبق ذكره - ص ١٦.
١٤- عماد مؤيد المرسومي -بناء مؤسسات المجتمع المدني يتطلب تجاوز المفاهيم التقليدية- ورقة عمل منشورة على موقع الانترنيت - www.noras.com.- ص1.
١٥- علي الدين هلال - كيف نفكر في المستقبل -جريدة البيان -١٩٩٨- ص١.
١٦- حسن البزاز -القوى العظمى بين شريعة الغاب وصراع الفيلة - دار الشؤن الثقافية -بغداد - ص١٢٣
١٧- اماني قنديل - موقع المنظمات الاهلية في مشروع النهضة العربية - في كتاب نحو مشروع للنهضة العربية في القرن الحادي والعشرين- المركز العربي للدراسات الاستراتيجية -بيروت -١٩٩٨-ص ٢٣١وما بعدها .
١٨- حليم بركات - المجتمع العربي في القرن العشرين ...بحث في تغير الاحوال والعلاقات -مركز دراسات الوحدة العربية -٢٠٠٠-ص٩٢٦-٩٢٧.
١٩- ثناء فؤاد عبدالله - الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي علاقات التفاعل والصراع - مركز دراسات الوحدة العربية -٢٠٠١-ص١٧٤ وما بعدها.
٢٠- حسين درويش العادلي - المجتمع المدني ضرورة نوعية -الاسلام والديمقراطية -دار المستقبل - بغداد -العدد ٤ - ٢٠٠٣ - ص٥٦
٢١- علي خليفة الكواري -مستقبل الديمقراطية في اقطار الخليج -المستقبل العربي -العدد ٢٦٧-٢٠٠١- ص٣٧.
٢٢- حسين علوان البيج-الديمقراطية واشكالية التعاقب على السلطة-المستقبل العربي عدد ٢٣٦- ١٩٩٨-ص٩٧-٩٨
٢٣- بلقيس محمد جواد - مستقبل المجتمع المني في العراق - بحث مقدم الى ندوة (مستقبل العراق السياسي) - عرض جاسم يونس الحريري- المستقبل العربي - مركز دراسات الوحدة العربية -بيروت - العدد ٣٠٦- ٢٠٠٤ - ص ٢٢٥